

اضطرابات معان؛ هل وصل «الربيع العربي» إلى الأردن؟

■ **حميدي العبدالله**

تجاهل الإعلام العربي الأحداث التي تشهدها مدينة معان الأردنية، على رغم أن هذه الأحداث لا تختلف كثيراً عما جرى ويجري في دول أخرى مثل سورية ومصر وتونس وليبيا قبل إسقاط نظام القذافي. وواضح أن تجاهل الإعلام لحادث معان لم يكن وليد الصدفة، فتمّة دول عدة تتقاطع مصالحها ورؤيتها لم ما يجري في عاصمة المنطفة الجنوبية من الأردن، ولاسيما لجهة الأمل بوقف هذه الأحداث والسيطرة عليها من قبل السلطات الأردنية. فالدول الغربية ودول الخليج ترى أن الاستقرار في الأردن يخدم مصالحها، الدول الخليجية ترى أن الأردن يشكل سايحا يجهميها من تدفق المسلحين، لا سيما أولئك الذين ينامضون الانظمة العاتلية الحاكمة، والسعودية في مقدم هذه الانظمة المتضررة من غياب الاستقرار في الأردن، أو حصول تغيير في طبيعة النظام لأن الأردن يشترك مع السعودية بحدود برية واسعة نسبيا.

أما الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة، فإنها ترى بالاستقرار في الأردن حاجة ملحة لحماية خط وقف إطلاق النار مع الكيان الصهيوني على امتداد جبهة الضفة الغربية التي يصل طولها إلى حوالي 650 كيلومترا. وأي اضطراب في الأردن قد يحمل معه إمكانية خلق بيئة يستفيد منها اللاجئون الفلسطينيون، بالتالي يمكن أن تشكل ممرا ومعبرا لأعمال فدائية للضغط على قوات الاحتلال في الضفة الغربية.

أما سورية والعراق، وهما جارا الأردن اللذان ذاقا الأمرين جراء احتضان الأردن للجماعات التكفيرية المتطرفة، فإنهما لا يريدان أيضاً أن يتحول الأردن إلى قاعدة ومقل للجماعات الإرهابية، على رغم تقاسم السلطات الأردنية في مواجهة الجمعات المتطرفة، وتحوّل الأردن الآن تحت تأثير ضغط الدول الخليجية والدول الغربية إلى داعم لوجستي للجمعات التكفيرية المتطرفة للقيام بالكثير من الأعمال الإرهابية في سورية والعراق. تقاطع المصالح والرؤى الذي يتلاقى عند ضرورة أن لا يتقوض الاستقرار في الأردن هو الذي يفسر تراجع الاهتمام الإعلامي بما يحدث في معان، ولكن هذا تجاهل لا يليق أهمية ومستوى تأثير هذه الأحداث على الوضع في الأردن، بالتالي التدايعات التي يمكن أن يتركها على الوضع في المنطفة وتحديدا في

الدول المجاورة للأردن.

وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى المسائل المهمة التالية:
أولا، مدينة معان كانت دائماً حاضنة لتحركات شعبية أفضت إلى «ربيع أردني» حقيقي وليس مثل الربيع العربي الحالي، حدث هذا في نهاية عقد الثمانينات عندما شهدت مدينة معان التي كانت في السابق مقفلا للنظام أول انتفاضة شعبية، وكانت هذه الانتفاضة ربيعاً أردنيا حقيقيا لأنها:

كانت تعبيراً عن إرادة شعبية خالصة ولم يكن للدول الاجتبية، الخليجية أو الدول الغربية، أي دور فيها يشبه الدور الذي قامت به هذه الدول في مصر وتونس وليبيا وسورية والعراق.

أدت هذه الانتفاضة إلى إعادة إحياء الحياة البرلمانية في الأردن التي توقفت منذ عقد الستينات، وتحديدا بعد الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية التي كانت جزءاً من المملكة الأردنية.

ثانيا، بل يمكن للجماعات التكفيرية المتطرفة أي دور في تلك الانتفاضة الوطنية الخالصة، بالتالي لم يكن هناك خوف من أن تؤدي هذه الانتفاضة إلى مضاعفات سلبية مثل المضاعفات التي راقتها ما يسمى «الربيع العربي» جراء الدور الذي اضطلعت وتضطلع به هذه الجماعات التكفيرية.

ثالثا، أفضت الانتفاضة إلى تغيير سياسي فعلي، حتى وإن لم تؤد إلى سقوط النظام، ولم تسهم ولا على أي نحو بتقويض الاستقرار في هذا البلد الذي يواجه أخطارا وتعقيدات كثيرة بسبب علاقاته مع الكيان الصهيوني والدول الغربية، واستضافته لملايين اللاجئين الفلسطينيين.

اليوم يصعب تقييم ما يجري في معان على النحو ذاته الذي كانت عليه انتفاضة معان الأولى في نهاية ثمانينات القرن الماضي، فتمّة أسئلة ملققة نظرحها الأحداث الجارية في معان:

هل وصل «الربيع العربي» بنسخته المصرية والليبية والسورية إلى الأردن؟
هل ما يجري هو الرد على عدم قيام السلطات الأردنية بعمل حاسم لمصداقة تحالف الدول التي تستهفد سورية، وتردها على فتح حدودها على مصراعيها على غرار تركيا؟
أين تكمن المطالب الحقيقية لسكان معان، وأين يجري استغلالها من قبل الجماعات المتطرفة؟
أسئلة من الصعب الإجابة عليها ببساطة.

فلسطينيو الـ48 وقضية التجنيد 1

■ **البروفيسورة نهلة عبود**

أثارت الحملة «الإسرائيلية» الحديثة – القديمة لتجنيد فلسطينيي الداخل، وتحديداً المسيحيين منهم، ضجة كبيرة وغضباً عارماً لدى الأوساط الشعبية والشبابية والقيادية العربية في الـ48. فرغم وجود أفراد قلّة ربما يعيدون على أصابع اليد الواحدة ممن خرجوا لتأييد هذه الحملة علناً، إلا أن الغالبية الساحقة كانت وما زالت تعارض بشدة وتناهض هذه الحملة. لن نتوقف كثيراً عند هذه القلّة وبخاصة رجلي الدين جبريل نذاف ومسعود أبو حاطوم، إذ قد نال هؤلاء نصيبهم من النقد والاحتقار الجماهيري، لا سيما شعبياً وعبر الإنترنت. يكفي هنا التذكير بمنع الشباب الناصري (والمسيحي منه) هذا الكاهن من دخول كنيسة البشارة.

شخصياً، لا أرى أمراً غريباً ولا أستهجن وجود ظاهرة كهذه في ربوعنا الفلسطينية، ولا في وسطنا العربي، ولا حتى بشكل عام. فوجود المتنفعين أو المفرّج بهم أو حتى المنحلّين أخلاقياً من رجالات الدين من جميع الطوائف، مسلمين كانوا أو مسيحيين أو دروزاً ليس جديداً. ففي كل حالة الاستعمار، وتحت أشكال الكولونياليات كلها كانت تظهر طبقة معينة أو بعض أفرادها ممن يجد في الاستعمار أداة للتنفيذ ماربهم أو تحقيق مطامعهم. فما يهمُّنا هنا ليست هذه القلّة بل السياق التاريخي العام لحملة التجنيد الصهيونية والمقاومة الخلاقة والشرسة لهذا النوع من القهر العنصري.

السياق التاريخي لسياسة التجنيد الصهيونية

نعمل جميعاً أنه بعد قيام الدولة الصهيونية على أنقاض الشعب الفلسطيني كان الهمُّ الأساسي لهذا الكيان أن إثبات هويته الغربية على هذه الأرض، وفرضها بالقوة، ليس على محيطها العربي فحسب بل كذلك على الممّة من الشعب الفلسطيني الباقي على أرضه. فكانت سياسات العزل الجغرافي والشرذمة والتفريق من أساليب الهيمنة، وتبعثها وما زالت تتبعها سياسات مصادرة الأراضي المتبقية لدى الفلسطينيين، وهدم القرى والمنازل وتغيير معالم المدن والقرى الفلسطينية، إما من خلال الترحيق أو بناء المستعمرات اليهودية. ففي عام 1956 وبعد اللقاء المشهور بين رجالات الحكومة «الإسرائيلية» ومشايخ من الطائفة الدرزية والذي أفضى إلى إتفاق أجبر فيه العرب الأردني على الخدمة الإلزامية في الجيش «الإسرائيلي» تعهدت الدولة (مطلما يتعهد أي نظام كولونيالي) بمعاملة «مميّزة» للطائفة الدرزية، من تحسين وضعهم الاقتصادي والتعليمي، وإعمار البنية التحتية وما إلى ذلك من سياسات تميّزهم عن بقية شعبيهم. لكن كانت هذه التعهدات وبقيت كما في أي نظام كولونيالي رهينة اللحظة... تلك اللحظة حين ينتهي النظام من اشتغالاته في قضايا مهمة أخرى ليعود ويعتني بهذه القضية. فرغم الوجود «الإسرائيلي»، برفع مستوى التعليم بين الدرّوز إلا أن المرأة الدرزية بقيت في أدنى السلم من الناحية التعليمية. أظهرت في مكان آخر (عبود 2011) أنها منذ نشأة الحركة الصهيونية وتجلياتها في قيام الدولة كانت نظرتها إلى الرجل العربي والمراة العربية نظرة استشرائية عنصرية ودونية، إذ وضعت وما زالت تضع السبب في تدني مستوى المرأة العربية ليس على سياساتها القمعية والمهمّشة (يكسر الميم) بل على الثقافة العربية، والدين والعائلة. ومن هذا المنطلق الاستشرائي العنصري كانت الحكومات «الإسرائيلية» تصوغ سياساتها. فمن إحدى ظواهر «المزايا» التي قدمتها الحكومة «الإسرائيلية» في المجال الاقتصادي للنساء الدرزيات في الجليل (حيث تقطن الغالبية الدرزية) إقامة معامل نسيج وتشغيل ألوف النساء أو بالأحرى استغلال الف اليد العاملة الرخيصة، في سبعينيات القرن الفائت. لكن في مطلع تسعينات القرن الماضي وتحديداً بعد اتفاقية أوسلو 1994 رأت الدولة الكولونيالية أن مصالحها الرأسمالية التوسعية يمكن أن تفيد من سياسة الباب المفتوح على

البناء

خطوط حمراء مسبقة الصنع

■ **د.حسن أحمد حسن**

تشير تداخلات المشهد الدولي وأفرزاته المتشابكة إلى درجة التقيد والتوتر الذي يتجاوز مرحلة الحرب الباردة إلى أن موازين القوى الاستراتيجية على الساحة الدولية تأثرت بالاصطفافات الجيوبوليتيكية الجديدة التي أفرزتها المواجهة غير المباشرة في أكثر من بؤرة توتر واضطراب على المستوى العالمي، ولعل ما يحدث في سورية منذ أكثر من ثلاث سنوات كان المسرح الأبرز لاصطفافات جديدة لم تتلور معالمها الختامية بعد، وهذا يفسر محاولة أنصار المشروع الثقتي في المنطفة فرض قواعد اشتباك مستحدثة قبل انقشاع دخان الحرب المفتوحة، ويبدو أنّ المشرفين على مركز القيادة وعرف العمليات الميدانية أصبحوا على قناعة بعقم جميع الرهانات التي انطلقت منها لتفتيت المنطفة، وما كان لمثل هذه القناعة أن تظهر لولا لاصمود سورية واكتشاف حقيقة العديد من القبل المخفية في أكثر من فصل من فصول هذه الحرب، وبخاصة بعد اقتضاح حقيقة ما أسماه المايسترو الأميركي خطوط حمراء، عندما هدد أوباما بأن استخدام السلاح الكيميائي خط أحمر يقتضي التدخل العسكري الخارجي المباشر.

تورّط حكومة اردوغان

الآن، وبعدمآخت هدير محركات الاساطيل التي اتجهت نحو البحر المتوسط لنجدة الإرهاب المنهج الذي تم تصديره لتدمير سورية، فتقوّضت أركانه تحت أقدام رجال الجيش العربي السوري، وبعد الاعتراف الأميركي الصريح بالعجز عن التورط في حرب عسكرية جديدة بشكل مباشر. من حق المتابع المهتم أن يتساءل: لماذا لا يتحرك المجتمع الدولي ومجلس الأمن للتحقيق على أقل تقدير في صفة ما تضمنته مقالة الصحافي الأميركي المشهور سيمور هرش التي كتبت أنّ حكومة اردوغان هي التي زوّدت العصابات الإرهابية المسلحة السلاح الكيميائي الذي استخدم في آب الماضي في الغوطة الشرقية؟ وكيف يمكن فهم الإبلاغ الألسن على ما تشهده الموقع الأميركي«فبرايرز توداي» وتأكيد أن وزارة الدفاع الأميركية هي مصدر غاز السارين الذي استخدم في الغوطة الشرقية، وقد سلمت إلى حكومة اردوغان التي قامت بدورها بتسليمه لجبهة النصرة الموضوعية على لائحة الإرهاب العالمي؛ وقبل هذا وبك هل يظن المسؤولون الأميركيون أنه لا يزال

في إمكانهم خداع الرأي العام العالمي بعمارة والأميركي بخاصة بعداستطلاعات الرأي التي أجرتها مؤسسات أميركية وأظهرت نتائجها أنّ 61% من الأميركيين الذين استطلعت آراؤهم يعتقدون أن رئيسهم يكذب عليهم في القضايا المهمة والحيوية؛ وفي ظل هذه التشابكات غير المتجانسة كيف يمكن فهم السماح لحكام مشيخات الخان وممالك النفط باستمرار المراهنة على كلاب صيد مسعورة وهاربة من المستنقع السوري الذي قضى على أعداد كبيرة منها، في حين يحاول من لا يزال حياً الفرار من موت محتم حاملاً معه الأخطار الجدية التي تهدد الأمن والاستقرار في أي مكان تنجه إليه؟ فهل تشهد المرحلة القريبة المقبلة عودة لحديث المايسترو الأميركي عن الخطوط الحمراء، أم أن جميع الخطوط على مختلف ألوانها وسمياتها انتهت صلاحيتها بشكل مطلق؟

الداسة الموضوعية لمواقف القوى الفاعلة على الساحة الدولية تبين أنه لا يوجد في القانون الدولي ما يسمى خطوط حمراء أو خضراء، بل هناك نصوص واضحة تحكم سياسات الدول وتحدد مسؤولياتها على نحو دقيق، وعندما يتم تجاوزها فإن الأليات التي يتضمنها ميثاق المنظمة الدولية كفيلة بمساءلة مع من يخرقون القانون الدولي والاتفاقيات الموقع عليها من قبل الأسرة الدولية ومحاسبتهم وفق القانون الدولي، لا وفق ما يفرزه أصحاب الرؤوس الساخنة في هذه الدولة العظمى أو تلك، وعادة ما تلجأ الدول المتنفذة إلى رسم خطوط حمراء على نحو مسبق كي تعطي نفسها مشروعية خرق القانون الدولي، على قاعدة أنه تم التحذير من هذا الأمر، كان بقية دول العالم تابعة للدولة التي ترسم الخطوط الحمراء وفق مزاجها الذاتي، والتساؤل الذي يطرح نفسه هنا: من أعطى هذه الدولة أو تلك حق مصادرة القرار الدولي أو تنصيب نفسها شرطياً دولياً لتطبيق القانون وفقاً بفسره سياستها بغض النظر عن مواقف بقية دول العالم؟ وهل يحق للمجرم الذي تثبت جريمته أن يغيب القانون عندما يريد، ويستحضر تفسيراته المشوهة للتدخل في الشؤون الدولية للدمول المستقلة وفق أهوائه ورغباته؟

المطلوب أجوبة مقنعة

تساؤلات عديدة وجوهية تتطلب تقديم أجوبة مقنعة ممن استحضروا الاساطيل لشن عدوان عسكري ضد الدولة السورية انتقاماً منها على جريمة هم الذين ارتكبوها. وإذا كانت موازين القوى الدولية تسمح لواشنطن البقاء بمعنى أن المحاسبة الدولية فهذا لا يعني تساؤلات عديدة وجوهية تتطلب تقديم أجوبة مقنعة ممن استحضروا الاساطيل لشن عدوان عسكري ضد الدولة السورية انتقاماً منها على جريمة هم الذين ارتكبوها. وإذا كانت موازين القوى الدولية تسمح لواشنطن البقاء بمعنى أن المحاسبة الدولية فهذا لا يعني

«يا عدرا يا أم المسيح فكي عنا التصاريح»

ما زلت أذكر إلى يومنا هذا الشعار الذي كان يرفعه أهل الناصرة في المهرجانات الشعبية وفي الأعياد. ففي السنوات الأولى للاحتلال «الإسرائيلي» لفلسطين (بين 1948 و 1966) حين أخضعت الدولة الصهيونية الفلسطينيين الأصليين لنظام الحكم العسكري، وكان ممنوعاً علينا مغادرة بلداتنا وقرانا ومدننا من دون إذن من الحاكم العسكري (أو من دون تصريح) تضرّع الناس إلى السيدة مريم طابطين منها الشفاعة لهم عند الله. ولم يكن هذا الشعار حكراً على المسيحيين، بل كان يردّد من قبل الجميع؛ فطوابير العائلات وتحديداً الرجال الذين كانوا يتجمعون يومياً قرب أحد مقرات الحاكم العسكري في الناصرة لإصدار تصاريح لمغادرة الناصرة أو القرى الجليلية للذهاب إلى العمل خارج منطقة سكتاهم، ما زال حياً في مخيلتي. ففي طفولتي كان أبي يصطحبني معه ونقف في هذه الطوابير لاستصدار تصريح لكي نذهب إلى حيفا لزيارة أهل أمي، أو للذهاب إلى طبريا في صيف الناصرة الحار. فالتصاريح أو أنونات التحرك المفروضة على الفلسطيني ليست جديدة بل تظهر بعد الاحتلال «الإسرائيلي» لبناي فلسطين (بعد 1967)، بل مورست على السكان الأصليين منذ نشأة الدولة. وفي الحقيقة لولا عدم قدرة «إسرائيل» على إبقائنا تحت حكمها العسكري لحاجتها إلى الجيش والعسكر في حرب 1967 لبقينا نحن وبقية شعبنا تحت حكم العسكر.

قبل أن أتطرق إلى علاقة دولة الاستعمار الصهيوني مع الفلسطينيين المسيحيين من شعبنا الأصلي، أوّد التنويه بحقيقة مرة مفادها أن الفلسطيني عامة والأصلائي خاصة والذي كان يفاخر دوماً بهويته القومية (كفلسطيني) وهويته الوطنية (كعربي وعروبي) يسيطر الآن بسبب سياسات طمس الهوية العربية عبر تشتيت نسيجنا الاجتماعي وتزريقه، إلى استعمال المصطلحات الدينية في تعريف هويتنا الوطنية. ويعزز هذا التمزيق وهذا التشتيت صعوبة البحث العلمي وشرح الأساليب البحثية عند التطرق لأوضاع فلسطينيي الداخل. فمثلاً عندما أجريت بحثي عن النساء وقضية العنصرية والمواطنة في «إسرائيل» لم أستطع الحصول على إحصائيات دقيقة عن الفلسطينيين قومية واحدة وموحدة. فالإحصائيات الرسمية «الإسرائيلية»، مثل إحصائيات العامة، لا تعترف بقوميتنا الفلسطينية ولا حتى العربية منها مع أنها تطلق علينا تسمية «عرب إسرائيل» أو «الإسرائيليين العرب».

«مشروع برافر» يصادر ما يزيد على 800 ألف دونم من أراضي البدو في النقب ويؤدي إلى ترحيل 40 ألف مواطن

في الإحصائيات «الإسرائيلية» الرسمية يتمّ تعريفنا بحسب الديانة: فنحن مسلمون أو مسيحيون أو دروز أو بدو ولسنا عرباً أو فلسطينيين. ومن بيننا جميعاً ومثلما حاججت في كتابي، تحاول السلطات إبران المسيحيين كمجموعة أكثر ليبرالية وتقدماً وتعلماً من بقية الفلسطينيين، كأنّ ذلك واحد من إنجازات الدولة. لكن ما تغفله الدولة أو تتغافل عنه هو أنّ نسبة التعليم الأعلى لدى هذه الطائفة، وتحديداً الإناث منهم، مقارنة ببقية شعبنا لم تكن

آراء

الذي تحدث عنه اردوغان حول حماية ضريح جد مؤسس الدولة العثمانية هو أمر عمليات جديد لداعش وغيرها من العصابات الإرهابية المسلحة لتقديم الذريعة التي يحتجها اردوغان لتنفيذ عدوانه، إلا أن تسريب مضمون الاجتماع، وإخفاق الهجوم على كسب في تحقيق الأهداف المرسوينة فرض على أطراف التأمّر والعدوان تغيير السياسة ريو بعد اقتضاحه.

محاولات تبرير العدوان

من كل ما تقدم، يتبين أن الخطوط الحمراء التي يتمّ تسويقها هي خطوط مسبقة الصنع من قبل من يتحدث عنها لتبرير قيامه بعدوان يتناقض مع القانون الدولي وميثاق المنظمة الدولية، والسبب الجوهري الذي يمنع من حدّد تلك الخطوط الحمراء من المضي في تنفيذ ما خطه هو العجز عن تحمل تداعيات انفجار الوضع وتدرج كرة اللهب التي تضع المنطفة برمتها على كف عفريت، وطالما أنّ المايسترو الأميركي ومن يدور في فلكه لم يستطيعوا تحقيق الأهداف الاستراتيجية التي وضعوها لحربهم المفتوحة ضد الدولة السورية فإنّ المعادل الموضوعي الوحيد الذي يملكونه هو العمل على استمرار تزيف الدم السوري، ومنع تبلور أي حل سياسي، وهذا ما أعلنت عنه المتحدثة باسم الخارجية الأميركية عندما قالت إنّ ما يجري في سورية ليس انعطافة في مجرى الصراع بل حرب استنزاف، والتساؤل الموضوعي الذي يفرزه هذا الكلام هو: بين من ومن حرب الاستنزاف المذكورة؟ وهل تكون حروب الاستنزاف بين دولة ومواطنيها أم بين دولة وأطراف خارجية؟ وماذا يعني التأكيد على امتداد فترة هذه الحرب المفتوحة؟ ألا يعني في ما يعنيه أن واشطن هي التي يقود هذه الحرب وهي حريصة على إطالتها؟ وإذا كان ذلك كذلك فهل ينتظرنا عائل أن تساهم واشطن في إيجاد حل سياسي؟

الأجوبة عن كل التساؤلات السابقة واضحة لدى السوريين الذين جزموا أمرهم وأنفوس الصالحات الوطنية بدلاً من انتقل من يبطئ لحمهم لتقديم الحلول، وفي الوقت نفسه يتابع امتداد فترة هذه الحرب المفتوحة؛ ألا يعني في الجيش العربي السوري تنفيذ مميّاته الوطنية والدستورية بكفاءة عالية في ملاحة ما تبقى من حسد إرهابي ودك معاقلة وتخليص الوطن والمواطنين من شرور العصابات الإرهابية المسلحة التي تتهاوى بالجملة على صخرة الصمود السوري، وتتهاوى معها جميع الخطوط الحمراء التي يقولها من يرى الإرهاب العالمي ويدعي حرصه على مكافحة الإرهاب.

البتة ممّة من «الإسرائيلي» بل نتاجاً لتعاقب الاستعمارات ومدارس التبشيرات المسيحية. إذ لم تكن «إسرائيل» من أقام المدارس الأهلية في الناصرة أو في القدس مثلاً بل من هذه المدارس والخدمات الأخرى أنشأتها الإرساليات الدينية الإستعمارية الأخرى. فليس غريباً أن تحظى المدارس الأهلية بغالبية مسيحية. فعدا مدرسة ثانوية حكومية واحدة في الناصرة هناك مجموعة مدارس أهلية الفرنسيةسكان، راهبات مار يوسف، مدرسة الأميركيان ... إلخ). وعلى النسق نفسه، وحتى هذه اللحظة، لم تقم الدولة ولا مستشفى واحد في الناصرة، أكبر مدينة عربية في البلاد، بل على العكس، أنشئت مستشفيات الناصرة (المستشفى الإنكليزي والنسواوي والفرنسي) قبل الدولة على أيدي المستعمرين التبشيريين. أما الدور الأساسي التي قامت به الدولة فهو تهميش القرى والمدن ومحو أكثر من 500 قرية وإلغاء معالمها الفلسطينية.

في حين تتباهى «إسرائيل» وتقدم ذاتها بكونها حامية أو راعية لمصالح المسيحيين، لا بد من تذكير أنفسنا بأن أعداد المسيحيين الذين هجرتهم «إسرائيل» من القدس بلغوا 37 في الممّة مقابل 16 في الممّة من المسلمين. لنذكر بعضنا أن المدن الفلسطينية والتي سكنها الجزء الأكبر من المسيحيين كان دمارها وتضريد أهلها من أولى عمليات الإجمام الصهيوني المنهج. لنذكر أنفسنا بأن بعض القرى التي حصلت فيها مجازر جماعية كانت عيلبون بغالبيتها المسيحية. لنذكر أنفسنا بأن قانون الغائب–الحاضر والذي سنته الدولة مباشرة بعد نكبة 48 طال كل القرى الفلسطينية المسيحية منها والإسلامية على السواء. فمثال قريتي إقرث وكفر برعم، البالغ عدد سكانها سنة 2010 نحو 3000 نسمة وما زالوا ينتظرون العودة، ما زال حياً في وجداننا. ففي غمار الحرب الكولونيالية الاستعمارية أجبرت الأخيرة أهالي هاتين القريتين على مغادرتها، وكسب الوعد «الإسرائيلي» أن يغادروا هذه القرى لمدة أسبوعين فحسب على أن يعودوا إليها بعد الحرب. فبعض الوثائق كان الأمر العسكري يطالبهم بالرحيل إلى لبنان، لكن شعور الأهالي بالمؤامرة جعلهم يمكنون في القرى المجاورة، حيث سكن الجزء الأكبر منهم في قرية الجش الجليلية المجاورة. وبحسب هذه الوثائق بعد أكثر من أسبوع من التهجير زار الحاكم العسكري للجليل قرية الجش و«أوضح الالتباس» قائلاً إن السلطات كانت تتخوف من هجوم من لبنان، وأنها أرادت حمايتهم وبعادهم من المنطفة وعدهم بالعودة إلى قراهم بعد أسبوعين. عام 1951، وبعد الوجود المتتالية بالعودة وعدم الإيفاء بها قدم مشرة من أبناء كفر برعم، بالنيابة عن بقية الأهالي، دعوة إلى محكمة العدل العليا فأقرت الأخيرة بحقهم في العودة إلى قراهم. إلا أنّ السلطات «الإسرائيلية» رفضت السماح لهم بالعودة وصادرت عام 1953 أراضي القريتين بزعم أن هذه الأراضي لم يكن أصحابها أو مالكوها يستعملونها. لكن بعد إصرار الأهالي على استرداد قراهم والعودة إلى بيوتهم لقتل الأمل في العودة، هدمت الحكومة باسم الأمن بيوت قرية كفر برعم. ومنذ ذلك الحين إلى يومنا هذا يطالب أهالي القريتين بالعودة إلى قراهم، وتبقى القرى مغلقة «لأسباب أمنية» بحسب قانون الطوارئ البريطاني لعام 1948. هذا السرد المقترض يعبر عن فكرة واحدة هي أن العربي الفلسطيني أيّا يكن انتماءؤه الديني فهو في نظر «الإسرائيلي» عدواً لها ويشكل خطراً على أمنها. أن تكون إقرث وكفر برعم قريتين مسيحيّتين لم يغير ولن يغير من سياسات الدولة الكولونيالية والاستعمارية؛ فإذا كان هذا ماضي «إسرائيل» وهذا حاضرها فكيف يتسنى لأي منّا، مفكر أو درزيا أو مسلماً أو بدوياً أو ينفكر ولو لولهة في أن يحظى بعطف هذه الدولة، وكيف لنا أن نظن بأن دولة الكولونيالية الاستعمارية يمكن أن تغير سياساتها نفيًا وإلغاءً حيال سكانها الأصليين؟ ومن هنا نعود إلى قضية هذه المقالة الأساسية وهو الخطاب الفلسطيني الحالي في مناضة التجنيد.